

أثر التحديات والصعوبات على وظيفة المراجعة في ظل استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في مدينة جدة - المملكة العربية السعودية

**The Impact of Challenges and Difficulties on the Audit Function in Light of the Use Electronic Accounting Systems: A Field Study on the Audit Offices in Jeddah City of Saudi Arabia**

د. عبدالشكور عبدالرحمن موسى الفراء  
المملكة العربية السعودية ، جدة  
dr.farra@omsteel.com.sa

### المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحديات والصعوبات على وظيفة المراجعة في ظل استخدام منشآت الأعمال النظم المحاسبية الإلكترونية. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها إعتد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة لجمع البيانات والمعلومات الصحيحة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة واختبار One-Sample T.test باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للوصول إلى النتائج المرجوه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن تدخل القضاء في تفسير وتحديد معايير المراجعة ومدى بذل المراجع العناية المهنية الواجبة يمثل مشكلة حقيقية من وجهة نظر المهنة، استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية فرض تحديات كبيرة إنعكست في إجراءات وأساليب المراجعة، التأهيل العملي والإلتزام بمعايير العمل الميداني في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية يساعد في الحد من أثر الصعوبات والتحديات التي تواجه وظيفة المراجعة.

كما خلصت هذه الدراسة الى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة عدم تدخل القضاء في تفسير وتحديد معايير المراجعة، ضرورة قيام مراجع الحسابات بالفهم الكافي لطبيعة عمل النظم المحاسبية الإلكترونية، ضرورة قيام منشآت الأعمال بتوفير نظام سليم لحفظ وحماية النظم المحاسبية الإلكترونية من الإختراق وفيروسات الكمبيوتر، ضرورة قيام الجهات الرقابية بفرض رقابة على نشر القوائم والتقارير المالية.

**الكلمات المفتاحية:** التحديات والصعوبات، وظيفة المراجعة، النظم المحاسبية الإلكترونية، مكاتب المراجعة ، مدينة جدة، المملكة العربية السعودية.

## Abstract

This study aims is to identify the impact of challenges and difficulties on the audit function in light of business enterprises use electronic accounting systems.

In order to achieve the objectives of the study and hypotheses, the methodology adopted by the researcher is using the questionnaire, as main tools for collecting the relevant data and information and the researcher used the descriptive analysis, the use of averages, standard deviations, degree and using the statistical program (SPSS) to reach the results.

The main findings of this study are: the judiciary interfere in interpreting and defining the auditing standards and the extent to which the due professional care represents a real problem from the professions point of view. The use of electronic accounting systems to impose major challenges that were reflected in the audit procedures and methods, practical qualification and commitment to field work standards in the environment of electronic accounting systems helps reduce the impact of the difficulties and challenges facing the audit function.

The study also concluded a number of recommendations, the most important of which are: The need for the judiciary not to interfere in the interpretation and definition of auditing standards, the need for auditors to adequately understand the nature or work of electronic systems, the need for business enterprises to provide a sound system for the preservation and protection of electronic accounting systems from hacking and computer viruses, a necessity supervisory authorities impose control over the publication of financial statements and reports.

**Keywords:** Challenges and Difficulties, the Audit Function, Electronic Accounting Systems, Audit Offices, Jeddah, Saudi Arabia.

## المقدمة:

تتمتع مهنة مراجعة الحسابات بأهمية كبيرة ، وهي أكثر استقلالية وحيادية مهنية. ومع تطور منشآت الأعمال واتساع نطاق أنشطتها أصبح هدف المراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية لمنشآت الأعمال. وقد شهد العالم تطوراً كبيراً في تكنولوجيا الحسابات الإلكترونية وما أحدثته هذه التكنولوجيات من تغيرات جوهرية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، والتطور في مجال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ونمو التجارة الإلكترونية وثورة المعلومات، مما أدى إلى ظهور العديد من التحديات والصعوبات أمام وظيفة المراجعة لم تكن قائمة في ظل نظم المعلومات المحاسبية التقليدية، حيث فرضت نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية واقعاً جديداً على وظيفة المراجعة ومراجعي الحسابات نتيجة إعتقاد أنشطة ومعاملات منشآت الأعمال على النظم المحاسبية الإلكترونية، مما أدى إلى ضرورة أن تواكب وظيفة المراجعة والمراجعين هذا التطور لمواجهة تلك التحديات والصعوبات في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

## مشكلة الدراسة:

توسع منشآت الأعمال في استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية أدى إلى ظهور العديد من التحديات والصعوبات لوظيفة المراجعة. وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة أثر تلك التحديات والصعوبات الناتجة عن استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على وظيفة المراجعة والمراجعين، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. هل يؤثر تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية على وظيفة المراجعة.
2. هل يؤثر زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة على وظيفة المراجعة.
3. هل يؤثر استخدام التجارة الإلكترونية على وظيفة المراجعة.
4. هل يؤثر استخدام شبكة الإنترنت على وظيفة المراجعة.

## أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الواقع الحالي والطلب المتزايد على وظيفة المراجعة من كافة الأطراف والجهات المستخدمة للقوائم المالية لتعزيز الثقة بخصوص عدالة القوائم المالية لمنشآت الأعمال، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في:

1. الإرتقاء بوظيفة المراجعة وأساليبها لتواكب التطور المستمر في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
2. الإنتقال من المراجعة التقليدية إلى المراجعة الإلكترونية سوف يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية لوظيفة المراجعة والمراجعين.
3. وضع خطط مستقبلية لتأهيل وتدريب المراجعين لمواجهة التحديات والصعوبات في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة تأثير تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية على وظيفة المراجعة.
2. معرفة تأثير زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة على وظيفة المراجعة.
3. معرفة تأثير استخدام التجارة الإلكترونية على وظيفة المراجعة.
4. معرفة تأثير استخدام شبكة الإنترنت على وظيفة المراجعة.

## فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تمت صياغة فرضياتها على النحو التالي:

1. توجد علاقة دلالة إحصائية بين تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.
2. توجد علاقة دلالة بين زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.
3. توجد علاقة دلالة إحصائية بين التوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية من قبل العملاء وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.
4. توجد علاقة دلالة إحصائية بين استخدام شبكة الإنترنت في التجارة الإلكترونية وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

## منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المناهج التالية:

- المنهج الإستنباطي: للتعرف على طبيعة المشكلة وصياغة الفرضيات.
- المنهج الإستقرائي: لإختبار فرضيات الدراسة.
- المنهج التاريخي: لعرض الدراسات السابقة.
- المنهج الوصفي التحليلي: لتجميع البيانات وتحليل نتائج الإستبانة.

## مصادر جمع البيانات:

1. المصادر الأولية: وتتمثل في الملاحظة والمقابلة والإستبانة.
2. المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والمراجع والمجلات العلمية والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

## حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الحدود الآتية:

1. الحدود المكانية: مكاتب المراجعة العاملة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.
2. الحدود الزمنية: تقتصر على فترة إعداد الدراسة خلال الربع الرابع من عام 2019.

## الدراسات السابقة:

تطرق مجموعة من الدراسات سابقة الإنجاز إلى موضوعات شبيهة بموضوع هذه الدراسة، وتتمثل المهمة منها في الآتية الذكر:

### دراسة: حورية، وحياء (2017):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على المراجعة وتحديد مشاكل ومخاطر التي يسببها نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية على المراجعة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن المراجعة الإلكترونية تؤدي إلى تحسين إجراءات وأساليب المراجعة، استخدام المراجعة الإلكترونية تساعد في توفير القوائم المالية في الوقت المناسب، أن يكون المدقق على علم مسبق بالبرامج التطبيقية المحاسبية المستخدمة.

### دراسة: حبشي (2016):

هدفت هذه الدراسة تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة من خلال دراسة المراجعة الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وبيان إجراءاتها وأساليبها والمخاطر الناجمة عنها واقتراح الوسائل المناسبة للتقليل أو الحد من المخاطر بهدف ترشيد اتخاذ القرارات وتوضيح مدى فاعلية تكنولوجيا المعلومات في الحصول على أدلة كافية وملائمة لعملية المراجعة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تحسين إجراءات وأساليب عملية المراجعة الخارجية وأثرت على سرعة ودقة تنفيذ العملية مع التقليل من الجهد والتكلفة المرتبطة بها، لكنها لم تؤثر على أهداف المراجعة مع ضرورة تقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري.

### دراسة: طه (2015):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية الواقع والتحديات التي تواجه المهنة في ظل استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن دقة تنفيذ عملية المراجعة يعتمد على دقة تحديد نطاق استخدام الحاسب الإلكتروني في معالجة التطبيقات المحاسبية المرتبطة بالقوائم المالية، يؤدي التحديد الدقيق لإجراءات وطرق المراجعة في ظل استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية إلى الإكتشاف الفوري للأخطاء.

### دراسة: أعمين (2012):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات على وظيفة المراجعة، وبيان أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة لتحقيق الأهداف، وإبراز تأثير التشغيل الإلكتروني للبيانات على نظام المعلومات المحاسبية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر الوسيلة الرئيسية لإنتاج وإيصال المعلومات للأطراف المستخدمة الداخلية والخارجية وأن التشغيل الإلكتروني يؤثر على كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية، وأن بيئة التشغيل الإلكتروني تؤثر فعلاً على منهجية ووظيفة المراجعة.

### دراسة: المعتاد، وأبو موسى (2011):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية على إجراءات وأساليب المراجعة في المملكة العربية السعودية ومدى تطبيق مكاتب المراجعة لإجراءات وأساليب المراجعة في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

أن معظم مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية تطبق أساليب المراجعة من خلال الحاسب الآلي ، وأنها تعتمد على أسلوب البيانات الإختبارية في إجراء عملية المراجعة.

**دراسة: السعدي (2010):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على وظيفة المراجعة في قطاع الشركات الصناعية الأردنية ، وما هي أهم الصعوبات التي تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المراجعين الأردنيين. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. هناك درجة تأثير متوسطة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

**دراسة: المكي (2009):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام النظام الإلكتروني في المراجعة على الأداء المهني للمراجع وإلى اي مدى تنخفض كفاءة مراجعي الحسابات في حالة عدم مواكبتهم للتطورات التقنية التي لازمت مجالي المحاسبة والمراجعة في هذا العصر والمخاطر والصعوبات التي تواجه المراجعين عند القيام بمراجعة برامج محاسبية إلكترونية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن تقرير المراجع في ظل استخدام النظم الإلكترونية يكون أكثر كفاءة وجودة في نظر المستخدمين مقارنة بالطريقة التقليدية ، استخدام منشآت الأعمال برامج المحاسبة الإلكترونية يؤدي إلى زيادة رغبة المراجعين في التأهيل العلمي بغرض المواكبة وسهولة تنفيذ عمليات المراجعة.

**دراسة: موسى (2008):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مخاطر المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للمعلومات المحاسبية الناتجة عن قدرات العاملين في التعامل مع الأجهزة الإلكترونية في عملية المراجعة وكيفية عملها والسرعة الهائلة التي تجعل إرتكاب الأخطاء فيها بصورة أكبر مما يصعب إكتشافها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن معظم الأخطاء تقع في مرحلتي المدخلات والتشغيل وأن تأخير تقديم تقرير عند نهاية العام المالي يؤدي إلى زيادة مستوى المخاطر في عملية المراجعة.

**دراسة: عبدالله (2007):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التقنيات الحديثة على وظيفة المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية ، والتعرف على أداء المراجع وتأهيله لمواكبة التطور التقني في عمليات المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة القيام بالتدريب والتأهيل المستمر للمراجعين من أجل مواكبة التطور الإلكتروني.

**دراسة: صالح (2007):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المراجعة الإلكترونية في كفاءة أداء عملية المراجعة في السودان وبيان إجراءات وأساليب المراجعة الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وإختبا رمدى كفاءة الوسائل التقنية الإلكترونية للمراجعة ومقارنتها مع الوسائل التقليدية للمراجعة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن استخدام الحاسوب في مجال المراجعة يحتاج إلى بيئة تدريب مختصة ، عدم إلمام المراجع بالأنظمة الإلكترونية من المعوقات الأساسية.

## التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحث أنها تناولت العديد من العناصر الرئيسية والثانوية المرتبطة بدور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على المراجعة والمخاطر التي يسببها نظام المعلومات المحاسبية على المراجعة، وأثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة في ظل المعايير الدولية، وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة في ظل النظم الإلكترونية، وأثر استخدام النظام الإلكتروني في المراجعة على الأداء المهني للمراجع. وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة وقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها بتركيزها مباشرة على أثر التحديات والصعوبات التي تواجه وظيفة المراجعة في ظل استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

### 1/\_: المحور الأول: الإطار النظري:

#### 1/1: المراجعة الإلكترونية:

##### 1/1/1: مفهوم المراجعة الإلكترونية:

يقصد بالمراجعة الإلكترونية بأنها: عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال المراجعة (الشنطي، 2011، ص338). عرفت المراجعة بأنها عملية منظمة تنطوي على إتباع منهج موضوعي في الحصول على أدلة عن معلومات مقدمة حول عمليات وتصرفات اقتصادية تهدف إلى التحقق من درجة التوافق بين هذه المعلومات المقدمة ومعايير موضوعية وتوصيل النتائج إلى مستخدمي المعلومات المعنيين (جمعية المحاسبة الأمريكية، 1973، ص2). وأنها عملية جمع وتقييم أدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفعالية ويستخدم مواردها بكفاءة (شعبان، 2011، ص175). وأنها عملية تجميع وتقييم الأدلة لتحديد مدى كون النظام الإلكتروني قد تم تصميمه ليحتفظ بالبيانات متكاملة ويحمي الأصول ويسمح بتحقيق الأهداف التنظيمية واستخدام الموارد بفعالية (الموسوي، 2009، ص114). ويرى الباحث أن مفهوم المراجعة لم يتغير في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، إلا أن استخدام النظم الإلكترونية يغير من طريقة معالجة وتخزين واسترجاع وتوصيل البيانات والمعلومات المالية.

##### 2/1/1: أهداف المراجعة الإلكترونية:

إن استخدام النظم الإلكترونية في إنجاز أعمال المراجعة تسمح للمراجع بالاستفادة من إمكانياتها في تنفيذ الأعمال بسرعة وبدقة أكبر لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها واختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة كما تساعد في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية. استخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية قد أدى أو يساهم في تحقيق الأهداف التالية: (برزان، 2015، ص423).

1. الاقتصاد: أي أن هدف المراجع فحص واستخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الوحدة الاقتصادية وبأقل التكاليف ويوفر البيانات والمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الوحدة الاقتصادية.
  2. الفعالية: أي أن هدف المراجع فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية.
  3. الكفاءة: أي أنه يجب على المراجع التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الأهمية النسبية.
  4. الحماية: بمعنى أن يتأكد المراجع من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات والمعلومات المخزنة ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد يتعرض له النظام لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.
- ويرى الباحث أن الهدف الرئيسي لعملية المراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة تعرض بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المالية في تاريخ إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

## 2/1: معايير المراجعة المتعارف عليها (GAAS):

أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ( AICPA ) قائمة تتضمن عشرة معايير مبوبة في ثلاث مجموعات رئيسية وهي: ( شريم، بركات، 2008، ص12).

## 1/2/1: معايير عامة General Standards:

تهتم هذه المعايير بالتأهيل العلمي والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب وتشير هذه المعايير إلى: أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم تأهيل علمي وعملي وخبرة فنية كافية (Proficiency) مع التعليم المستمر، أن يحتفظ المراجع باستقلال ذهني (Independence in mental attitude) في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة، أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة ( Due Professional Care ) في القيام بعملية الفحص وفي إعداد التقرير.

ويمكن تحقيق معايير العمل الميداني ومعايير التقرير إذا كان قد تم تدريب المراجع وإكتسابه الخبرة ولدية الإتجاه الذهني المستقل وبغير ذلك لا يمكن الوفاء بمجموع التقارير وهناك ثلاثة أبعاد للإستقلال الذهني للمراجع تتمثل في: الاستقلال في مجال إعداد برنامج المراجعة، الاستقلال في مجال الفحص، الاستقلال في مجال التقرير ( Mautz & Sharaf, 1967, PP.206-208). وأن التأهيل العلمي أو الكفاءة المهنية فيعني إكتساب خبرة مهنية بقضاء فترة زمنية محددة في التدريب العملي في المهنة قبل البدء بممارستها بشكل مستقل (بوركايب، 2009/2008، ص19).



وأن يتمتع المراجع بالاستقلال والحياد حتى يكون رأيه الذي يبديه له قيمة وينال ثقة المستخدمين لهذه القوائم والتقارير المالية (حورية، وحياء، 2017، ص17). وأن وجود استقلال ذاتي يقتضي عدم تدخل العميل أو أي سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المراجع بشأن فحص البيانات والسجلات المحاسبية بحيث لا يتعرض لضغوط تحد من تحقيق المبتغى من المراجعة (عزوز، 2006/2007، ص25). وإن قياس درجة العناية المهنية للمراجع بغية تحديد مسؤوليته المهنية إتجاه رأيه الفني المحايد حول المعلومات المالية والمحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها تكون من خلال تحديد وأداء الاختبارات المطلوبة ومحتوى وشكل التقرير الناتج عن عملية المراجعة (حورية، وحياء، مرجع سابق، ص17).

ويرى الباحث أنه يمكن تحديد شروط عامة يجب توافرها في المراجع بغية الوصول إلى العناية المهنية المطلوبة وهي: محاولة الحصول على أنواع المعرفة بغية التنبؤ بالأخطاء غير المنتظرة، وأن يأخذ المراجع بعين الاعتبار الظروف غير العادية في برنامج المراجعة، والتقييم العميق لنظام الرقابة الداخلية بهدف تحديد نقاط القوة والضعف، وكذلك العمل على إزالة الشكوك أو الاستفسارات المتعلقة بالبنود ذات الأهمية النسبية في إبداء الرأي.

### 2/2/1: معايير العمل الميداني. Standards of Field work:

تشير هذه المعايير إلى: أن يتم تخطيط العمل تخطيطاً كافياً والإشراف السليم ( Proper Planning and Supervision ) على المساعدين إن وجدوا، القيام بدراسة كافية وتقييم نظام الرقابة الداخلية ( Evaluating the System of internal Control ) المستخدم كأساس للإعتماد عليه ولتحديد الإختبارات الناجمة عن ذلك والتي ستقتصر عليها المراجعة، الحصول على كفاية وصلاحيّة أدلة الإثبات ( Sufficient Competent Evidence ) عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات بحيث تُكوّن أساساً معقولاً لرأي المراجع فيما يختص بالقوائم المالية محل الفحص. كما يجب على المراجع أن يجمع قدر وافي من الأدلة الموثوقة ويتطلب اتخاذ القرار بالأدلة الواجب جمعها ونوعها قدر كبير من التقدير الشخصي الذي يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بعملية المراجعة (الشيشي، 2008، ص80).

### 3/2/1: معايير خاصة بالتقارير Standards of Reporting:

تشير هذه المعايير إلى: يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية معدة طبقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها، أن يبين التقرير الظروف التي لم يتم فيها تطبيق هذه الأصول بثبات في الفترة الحالية مقارنة بالفترات السابقة، تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية كافية بطريقة معقولة ( للإفصاح عن المركز المالي ونتيجة الأعمال ) إلا إذا ذكر خلاف ذلك في التقرير، أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية ككل أو على بيان بأن المراجع لا يستطيع إبداء الرأي في القوائم المالية وأن يبين الأسباب، أن يبين التقرير بطريقة قاطعة نوع الفحص الذي يقوم به المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها. وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك (أغمين، مرجع سابق، ص45).

ويرى الباحث أن يوضح تقري المراجع في جميع الحوال خصائص الخدمة التي يقوم بها مع إدارة المنشأة وإلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.

### 3/1: التحديات التي تواجه وظيفة المراجعة في ظل استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية:

يواجه المراجع عندما يقوم بمراجعة المنشآت التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية العديد من التحديات والصعوبات نتيجة تعاضم المسؤولية القانونية الواقعة عليه بسبب تزايد المخاطر (الغش ، الخطأ) التي أوجدتها بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كما تتسم الظروف المحيطة بمهنة المراجعة بالتعقيد والتغيير المستمر، مما أدى إلى وجود صعوبة لدى مراجعي الحسابات في استيعاب هذه الظروف والتكيف مع مستجداتها بصورة سريعة، كما تؤدي هذه الظروف إلى إتساع الفجوة بين مراجعي الحسابات الخارجيين ومستخدمي القوائم المالية، وتتمثل أهم هذه الظروف في الآتي: ( شريم، بركات، مرجع سابق، ص 12). ومن أهم هذه التحديات:

1. تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية. والتي أدت إلى وجور متطلبات جديدة من مهنة المراجعة تمثلت في تغير نوعية المستخدمين ومن إحتياجاتهم في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي أدت إلى تعديل طريقة إنجاز الأفراد لأعمالهم وتغيرات جوهرية في مفاهيم الإدارة. وبالتالي يتطلب من مهنة المراجعة ومن المراجع أن يتفهم هذه الإحتياجات وكيفية تغييرها والعمل بصورة أفضل على تحقيقها، وإلا فإن ذلك سيؤدي في النهاية إلى فقدان شرعية المهنة في المجتمع وتعرض مصالح أعضائها للخطر. (Elliott, 1994, P. 106).

2. زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة القانونية. مما أحاط المهنة بشكل عام بنوع من فقدان الثقة والمصادقية من قبل مستخدمي القوائم المالية، حيث عادةً ما ينظر لمثل هذه الدعاوي كإشارة عن انخفاض مستوى جودة خدمات المراجعة، إضافة إلى تدخل القضاء وغيره في تفسير وتحديد معايير المراجعة ومدى بذل المراجع للعناية المهنية الواجبة يمثل مشكلة حقيقية من وجهة نظر المهنة (Jim & Sikka, 1999, Pp.283-312).

3. التوسع في استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية من قبل العملاء. أدى التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى خلق بيئة جديدة على مراجع الحسابات الخارجي وفرض عليه تحديات كبيرة إنعكست في تغيير إجراءات وأساليب المراجعة التقليدية بما يتماشى مع هذا التغير في بيئة المراجعة، والتي أدت إلى صعوبة تتبع دليل المراجعة نتيجة إختفاء الأدلة التقليدية، إمكانية إدخال بيانات عن بعد، سهولة إرتكاب حالات التلاعب والغش، وجود فيروسات الكمبيوتر (IFAC, 1999, PP. 390-391).

4. استخدام شبكة الإنترنت في التجارة الإلكترونية. نتيجة لنمو التجارة الإلكترونية إتجهت منشآت الأعمال ليس لعرض نشاطها ومنتجاتها فقط بل وعرض تقاريرها المالية عبر شبكة الإنترنت مما سمحت للمستثمرين وباقي المستخدمين الإطلاع مباشرة على التقارير المالية ومذيلة بالملاحظات وتقارير مراجعي الحسابات الخارجيين ( Karla, & others, 1999, PP.241-257).

5. التحديات والصعوبات المرتبطة بأدلة الإثبات حيث أن جميع وظائف المحاسبة في ظل النظام الإلكتروني يتم إعدادها باستخدام الحاسب الآلي من بداية التسجيل والترحيل والتلخيص واستخراج التقارير المالية الأمر الذي أدى إلى ظهور تحديات وصعوبات واجهت المراجع الخارجي بسبب إختفاء أدلة الإثبات الورقية التي كان يعتمد عليها المراجع في حالة إتباعه نظم المراجعة التقليدية بالإضافة إلى مخاطر غختفاء أدلة الإثبات ومخاطر عمليات التحريف والتغيير والتدمير لأدلة الإثبات ما يؤدي إلى التأثير بشكل جوهري على حقيقة ودقة الأرقام والقيم الولردة بالتقارير المالية (طه، مرجع سابق، ص115).

6. التحديات المرتبطة بزيادة احتمالات الأخطاء والمخالفات عند استخدام النظم الإلكترونية ، لقد زادت مخاطر وأخطاء المراجعة في ظل النظام الإلكتروني بسبب زيادة مستوى الأخطاء المتلازمة نتيجة التداخل الكبير في معاملات المنشأة محل المراجعة وتكاملها عملياً (يوسف، 2014، ص85).
7. التحديات الناتجة عن أثر التجارة الإلكترونية على محتويات تقرير المراجع حيث أوضحت دراسات عديدة في مجال التجارة الإلكترونية أهمية استخدام أسلوب المراجعة المستمرة من جانب المراجع عند مراجعته الوحدات الاقتصادية التي تتعامل في أنشطة التجارة الإلكترونية باعتبارها الأسلوب الملائم لطبيعة هذه الأنشطة (مائير، 2013، ص72).
8. التحديات الناتجة عن إمكانية الإختراق من قبل برامج اخرى. حيث تعد الفيروسات من الأساليب التي تمكن من اختراق نظام الرقابة الداخلية ويتسبب في تغيير أو تدمير البيانات والبرامج (حورية، وحياة، مرجع سابق، ص30).
8. مشكل التأهيل العلمي لمراجع النظم المحاسبية الإلكترونية وذلك نتيجة عدم الاهتمام بتدريب وتطوير فريق المراجعة داخل مكتب المراجعة (طه، مرجع سابق، ص30).

## المحور الثاني : الدراسة الميدانية:

### مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مراجعي الحسابات في مكاتب المحاسبة العاملة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية منهم، وقام الباحث بتوزيع عدد (100) استبانة تم استرجاع عدد (100) استبانة بنسبة 100 %.

### الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	البيان
20 %	20	أقل من 30 سنة
35 %	35	من 30 إلى أقل من 40 سنة
30 %	30	من 40 إلى أقل من 50 سنة
15 %	15	من 50 سنة فأكثر
100 %	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح الجول رقم (1) أن نسبة 20 % من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، وأن نسبة 35 % تتراوح أعمارهم بين 30 سنة إلى أقل من 30 سنة، وأن نسبة 30 % تتراوح أعمارهم بين 40 سنة إلى أقل من 50 سنة، وأن نسبة 15 % أعمارهم 50 سنة فأكثر. ويرى الباحث أن تنوع العمر لأفراد عينة الدراسة التي أجابت على أسئلة الاستبيان يدل على التنوع في وجهات النظر.

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
80 %	80	درجة البكالوريوس
15 %	15	درجة الماجستير
5 %	5	درجة الدكتوراة
100 %	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة 80 % من عينة الدراسة حاصلون على درجة البكالوريوس، وأن نسبة 15 % حاصلون على درجة الماجستير، وأن نسبة 5 % حاصلون على درجة الدكتوراة. وهذا يعكس طبيعة عمل مكاتب المراجعة التي لا تتطلب شهادات أكاديمية عليا بل تكفي بدرجة البكالوريوس وأيضاً يعطي مصداقية وقوة للإجابات التي تم الحصول عليها.

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
90 %	90	المحاسبة
6 %	6	علوم مالية ومصرفية
4 %	4	إدارة أعمال
100 %	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة 90 % من عينة الدراسة تخصصهم العلمي المحاسبة، بينما أن نسبة 6 % تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية، وأن نسبة 4 % تخصصهم العلمي إدارة أعمال. وهذا دليل على أن مراجع الحسابات الخارجي هو من المحاسبين وعكس هذا غير صحيح.

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
30 %	30	مدير قسم المراجعة
30 %	30	مراجع حسابات رئيسي
20 %	20	مساعد مراجع
10 %	10	شريك أو صاحب مكتب المراجعة
10 %	10	مدير مالي
100 %	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة 30 % من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم مدير قسم المراجعة، وأن نسبة 30 % مراجع حسابات رئيسي، وأن 20 % مساعد مراجع، وأن نسبة 10 % شريك أو صاحب مكتب المراجعة، وأن 10 % مدير مالي. وبالتالي فإن تنوع المسمى الوظيفي لأفراد العينة المحييين تؤدي إلى التنوع في وجهات النظر مما يساعد على زيادة درجة الثقة في المعلومات التي تم الحصول عليها.

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة
10 %	10	أقل من 5 سنوات
15 %	15	من 5 إلى 10 سنوات
20 %	20	من 11 إلى 15 سنة
25 %	25	من 16 إلى 20 سنة
30 %	30	من 21 سنة فأكثر
100 %	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة 10 % من عينة الدراسة أن سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، وأن نسبة 15 % لديهم خبرة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، وأن نسبة 20 % لديهم سنوات خبرة تتراوح من 11 إلى 15 سنة، وأن 25 % لديهم خبرة تتراوح من 16 إلى 20 سنة، وأن نسبة 30 % لديهم خبرة أكثر من 21 سنة. وهذا يدل على وجود الخبرة الكافية لدي مراجعي الحسابات الخارجيين تمكنهم من ممارسة مجال عملهم.

## أداة الدراسة وصدقها:

لضمان سلامة فقرات الإستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس متغيرات الدراسة، فقد قام الباحث بتصميم إستبانة خاصة للتعرف على مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في إكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية، وقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبداهها المحكمون، حيث أصبحت تشتمل على جزأين هما:

1. البيانات الشخصية التي تتعلق بالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.
2. فقرات الاستبانة البالغ عددها (19) فقرة لإختبار فرضيات الدراسة موزعة على عدد (4) فرضيات تمثلت في:  
المحور الأول: تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية من التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة ويشتمل على عدد (4) فقرات.  
المحور الثاني: زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة من التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة ويشتمل على عدد (5) فقرات.  
المحور الثالث: التوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية من التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة ويشتمل على عدد (6) فقرات.  
المحور الرابع: استخدام شبكة الإنترنت في التجارة الإلكترونية من التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة ويشتمل على عدد (4) فقرات.  
وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لإجابات المبحوثين ، حيث جاءت على النحو التالي : ( 5 = موافق بشدة ) ، ( 4 = موافق ) ، ( 3 = محايد ) ، ( 2 = غير موافق ) ، ( 1 = غير موافق بشدة ) .

## ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ Cranach's Alpha وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عدده (100) فرد، حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ ككل (96.50%) والتي تعتبر مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية ( Zikmund, 2010) وحسب الجدول التالي:

جدول رقم (6) يوضح معامل الثبات Reliability إختبار ألفا كرونباخ Cranach's Alpha

المحور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
المحور الأول	4	79.00%
المحور الثاني	4	86.60%
المحور الثالث	5	87.50%
المحور الرابع	6	78.60%
جميع الفقرات	19	96.50%

المصدر: إعداد الباحث نتيجة إختبار ألفا كرونباخ.

كما استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية والإجتماعية (SPSS) ، معتمداً على الأساليب الإحصائية الأتية للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات كالاتي:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة:
2. الوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة.
3. اختبار One-Sample T.test.

ولتفسير نتائج الدراسة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية الأتية: (عليان، 2012).

جدول رقم (7) مقياس تحدي الدرجة للوسط الحسابي

الدرجة	الوسط الحسابي
عال جداً	4.21 فأكثر
عال	من 3.41 إلى 4.20
متوسط	من 2.61 إلى 3.40
منخفض	من 1.81 إلى 2.60
منخفض جداً	أقل من 1.80

### تحليل بيانات الدراسة وإثبات الفرضيات:

المحور الأول: تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية من التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة. تم إختبار فقرات المحور الأول، حيث اشتمل على عدد (4) فقرات قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لكل فقرة من فقرات المحور الأول على النحو التالي:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات المحور الأول

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يعتمد المستخدمون المهنيون في قراراتهم على نماذج وطرق متقدمة أكبر من تلك المتاحة لدى المستخدمين الآخرين.	3.20	0.985	عالي
2	تتركز مبالغ كبيرة من رأس المال تحت سيطرة عدد قليل نسبياً من المستخدمين المهنيين.	3.54	0.846	عالي
3	أدت التعقيدات والصعوبات المتزايدة في أليات الأسواق المالية إلى أن يعتمد المستخدمون العاديون على نصائح واستشارات المهنيين.	3.78	1.060	عالي
4	قدرة المستخدمين المهنيين على تحديد احتياجاتهم من المعلومات بصورة كبيرة ومبررات تلك الاحتياجات نتيجة التدريب العالي للأفراد.	4.68	0.469	عالي جداً
	الدرجة الكلية لجميع الفقرات	3.80	0.633	عالي

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات المحور الأول تراوحت ما بين (3.20 و4.68) وهذا يعني أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة موففون بشدة أو موافقون على فقرات المحور الأول.
2. الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (8) أن الانحرافات المعيارية للفقرات (1, 2, 3) أقل من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات المبحوثين على فقرات المحور الأول بينما كان الانحراف المعياري للفقرة رقم (4) ، (1.060) وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى وجود عدم تجانس وتباين في إجابات المبحوثين على الفقرة رقم (4) إلا أنهم متفقون على صحتها.
3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (8) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (3.80) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة غالبية المبحوثين على فقرات المحور الأول.

#### المحور الثاني: زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة من التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

تم إختبار فقرات المحور الثاني، حيث اشتمل على عدد (5) فقرات قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني على النحو التالي:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات المحور الثاني

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تعاني مكاتب المراجعة من زيادة في عدد الدعاوي القضائية المرفوعة من قبل مستخدمي القوائم المالية.	3.20	0.985	عالي جداً
2	أحاط بوظيفة المراجعة بشكل عام نوع من فقدان الثقة والمصادقية نتيجة زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة.	3.54	0.846	عالي
3	تؤدي زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة إلى إنخفاض مستوى جودة خدمات المراجعة.	3.78	1.060	عالي جداً
4	تدخل القضاء في تفسير وتحديد معايير المراجعة ومدى بذل المراجع العناية المهنية الواجبة يمثل مشكلة حقيقية من وجهة نظر المهنة.	4.68	0.469	عالي
5	يؤدي فشل مكاتب المراجعة في اكتشاف حالات الغش والتلاعب يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية.	3.23	0.993	عالي
	جميع الفقرات	3.686	0.561	عالي

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثانية تراوحت ما بين (3.20 و4.68) وهذا يعني أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة موففون بشدة أو موافقون على فقرات المحور الثاني.



2. الإنحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (9) أن الإنحرافات المعيارية للفقرات رقم (1, 2, 3, 5) من فقرات المحور الثاني أقل من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات المبحوثين على فقرات المحور الثاني بينما كان الانحراف المعياري للفقرة رقم (3) ، (1.060) وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى وجود تباين وعدم تجانس في إجابات المبحوثين على الفقرة رقم (3) إلا أنهم متفقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (9) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (3.686) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة غالبية المبحوثين على فقرات المحور الثاني.

### المحور الثالث: التوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية من التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة:

تم إختبار فقرات المحور الثالث، حيث اشتملت هذه الفرضية على عدد (6) فقرات قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والدرجة لكل فقرة من فقرات المحور الثالث على النحو التالي:

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والدرجة لفقرات المحور الثالث

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
1	أدى التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى خلق بيئة جديدة على وظيفة المراجعة.	3.56	0.833	عالي
2	استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية فرضت تحديات كبيرة انعكست في إجراءات وأساليب المراجعة التقليدية بما يتماشى مع هذا التغيير في بيئة المراجعة بما يحقق هدف المراجعة.	3.79	1.066	عالي
3	يؤدي استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية إلى صعوبة تتبع دليل المراجعة نتيجة اختفاء الأدلة التقليدية.	4.68	0.469	عالي
4	استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية يساعد على إمكانية إدخال البيانات عن بعد.	3.23	0.993	عالي
5	استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية يسهل من ارتكاب حالات الغش والتلاعب.	3.57	0.844	عالي
6	يؤدي استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية إلى وجود فيروسات الكمبيوتر.	3.78	1.060	عالي
	جميع الفقرات	3.768	0.483	عالي

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات المحور الثالث تراوحت ما بين (3.23 و 4.68) وهذا يعني أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة موافقون بشدة أو موافقون على فقرات المحور الثالث.

2. الإنحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (10) أن الإنحرافات المعيارية للفقرات رقم (1, 3, 4, 5) من فقرات المحور الثالث أقل من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات المبحوثين على فقرات المحور الثالث بينما كان الانحراف المعياري للفقرات رقم (2, 6) ، (1.060) وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى وجود تباين وعدم تجانس في إجابات المبحوثين للفقرات رقم (2, 6) إلا أنهم متفقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (10) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثالث عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (3.768) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة غالبية الباحثين على فقرات المحور الثالث.

**المحور الرابع: استخدام شبكة الإنترنت في التجارة الإلكترونية من التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.**  
تم اختبار فقرات المحور الرابع، حيث اشتمل على عدد (4) فقرات قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لكل فقرة من فقرات المحور الرابع على النحو التالي:

**جدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات المحور الرابع**

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	أدى التطور التقني في نظم الحاسبات الإلكترونية إلى استخدام شبكة الإنترنت في تبادل المعلومات بسرعة وبأقل تكلفة.	4.68	0.469	عالي
2	اتجهت الشركات إلى عرض تقاريرها المالية عبر شبكة الإنترنت.	3.23	0.993	عالي
3	تسمح شبكة الإنترنت للمستثمرين والمستخدمين الإطلاع مباشرة على التقارير المالية وتقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.	3.57	0.844	عالي
4	ضرورة قيام مراجعي الحسابات الخارجيين بالتأكد من مدى مصداقية القوائم المالية المنشورة عبر شبكة الإنترنت.	3.78	1.060	عالي
	<b>جميع الفقرات</b>	<b>3.815</b>	<b>0.620</b>	عالي

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين على فقرات المحور الرابع تراوحت ما بين (3.23 و4.68) وهذا يعني أن غالبية الباحثين في عينة الدراسة موافقون بشدة أو موافقون على فقرات المحور الرابع.

2. الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (11) أن الانحرافات المعيارية للفقرات رقم (3، 2، 1) من فقرات المحور الرابع أقل من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات الباحثين على فقرات المحور الرابع بينما كان الانحراف المعياري للفقرة رقم (4)، (1.060) وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذه القيمة تشير إلى وجود عدم تجانس وتباين في إجابات الباحثين على الفقرة رقم (4) إلا أنهم متفقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (11) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الرابع عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (3.815) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة غالبية الباحثين على فقرات المحور الرابع.

## 2/3/2: اختبار فرضيات الدراسة:

نتيجة اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة دلالة إحصائية بين تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لدراسة أثر تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية على وظيفة المراجعة على مستوى مكاتب المراجعة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية على النحو التالي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضية الأولى (One-Sample Test)

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية	-3.791	3	.032	-1.20000	-2.2074	-.1926

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (12) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحصائية Sig.(2-tailed) (0.032) وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية والتي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعدد وتغير نوعية مستخدمي القوائم المالية وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

نتيجة اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة دلالة إحصائية بين زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لدراسة أثر الدعاوي القضائية المرفوعة على مكاتب المراجعة على وظيفة المراجعة على مستوى مكاتب المراجعة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية على النحو التالي:

جدول رقم (13) نتائج اختبار الفرضية الثانية (One-Sample Test)

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة	-4.859	4	.008	-1.31400	-2.0647	-.5633

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (13) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحتمالية (0.008) Sig.(2-tailed) وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية التي تفيد أن هناك دلالة إحصائية بين زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة دلالة إحصائية بين التوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية من قبل العملاء وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لدراسة أثر التوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية من قبل العملاء على وظيفة المراجعة على مستوى مكاتب المراجعة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية على النحو التالي:

جدول رقم (14) نتائج اختبار الفرضية الثالثة (One-Sample Test)

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
التوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية من قبل العملاء	-6.147	5	.002	-1.23167	-1.7467	-.7166

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (14) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحتمالية (0.002) Sig.(2-tailed) وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية والتي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية من قبل العملاء وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة: توجد علاقة دلالة إحصائية بين استخدام شبكة الإنترنت في التجارة الإلكترونية وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T-test) لدراسة أثر استخدام شبكة الإنترنت في التجارة الإلكترونية على وظيفة المراجعة على مستوى مكاتب المراجعة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية على النحو التالي:

جدول رقم (15) نتائج اختبار الفرضية الرابعة (One-Sample Test)

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
استخدام شبكة الإنترنت في التجارة الإلكترونية	-3.825	3	.031	-1.18500	-2.1709	-.1991

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (15) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحصائية Sig.(2-tailed) (0.031) وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية والتي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام شبكة الإنترنت في التجارة الإلكترونية وبين التحديات المعاصرة التي تواجه وظيفة المراجعة.

## النتائج والتوصيات:

### النتائج:

من خلال تحليل الإجابات واختبار الفرضيات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. يعتمد المستخدمون المهنيون في قراراتهم على نماذج وطرق متقدمة أكثر من تلك المتاحة لدى المستخدمين الآخرين.
2. أدت التعقيدات والصعوبات المترتبة في آليات الأسواق المالية إلى أن يعتمد المستخدمون العاديون على نصائح واستشارات المهنيين.
3. قدرة المستخدمين المهنيين على تحديد احتياجاتهم من المعلومات بصورة كبيرة نتيجة التدريب العالي.
4. اتضح أن وظيفة المراجعة تواجه حالة من فقدان الثقة نتيجة زيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة.
5. اتضح أن تدخل القضاء في تفسير وتحديد معايير المراجعة ومدى بذل المراجع العناية المهنية الواجبة يمثل مشكلة حقيقية من وجهة نظر المهنة.
6. اتضح أن فشل مكاتب المراجعة في اكتشاف حالات الغش والتلاعب يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية.
7. استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية فرض تحديات كبيرة إنعكست في إجراءات وأساليب المراجعة التقليدية بما يتماشى مع هذا التغيير في بيئة المراجعة وبما يحقق هدف المراجعة.
8. أن استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية يؤدي إلى صعوبة تتبع دليل المراجعة نتيجة إختفاء الأدلة التقليدية، كما يساعد على إرتكاب حالات الغش والتلاعب ووجود فيروسات الكمبيوتر.
9. التطور التقني في نظم المحاسبة الإلكترونية أدى إلى استخدام شبكة الإنترنت في تبادل المعلومات، وعرض التقارير المالية عبر شبكة الإنترنت.

10. ساعدت شبكة الإنترنت المستثمرين والمستخدمين في الإطلاع على التقارير المالية وتقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
11. ضرورة قيام مراجعي الحسابات الخارجيين بالتأكد من مدى مصداقية القوائم والتقارير المالية المنشورة.
12. دقة تنفيذ عملية المراجعة يعتمد على دقة تحديد نطاق استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني في معالجة التطبيقات المحاسبية المرتبطة بالقوائم المالية.
13. يوفر التخطيط والإشراف السليم لعملية المراجعة في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية التأكيد المناسب لمستخدمي التقارير المالية على مصداقيتها.
14. التأهيل المهني لمراجع الحسابات في مجال النظم المحاسبية الإلكترونية يؤدي إلى تنفيذ عملية المراجعة بكفاءة.
15. التزام مراجع الحسابات بمعايير العمل الميداني في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية يساعد في الحد من أثر الصعوبات التي تواجه وظيفة المراجعة.

## التوصيات:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:
1. ضرورة الإهتمام بالتأهيل العلمي والعملية لمراجع الحسابات الخارجيين في مجال النظم المحاسبية الإلكترونية.
  2. ضرورة أن توفر القوائم والتقارير المالية كافة المعلومات التي تلبى احتياجات كافة فئات ونوعية المستخدمين.
  3. ضرورة عدم تدخل القضاء في تفسير وتحديد معايير المراجعة.
  4. على مراجع الحسابات الخارجي عند القيام بفحص القوائم المالية في المنشآت التي تستخدم النظم المحاسبية الإلكترونية أن يأخذ في الاعتبار خصائص بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية والطرق المتبعة من قبل المنشأة في معالجة البيانات المحاسبية.
  5. ضرورة قيام مراجعي الحسابات الخارجيين بالفهم الكافي لطبيعة النظم المحاسبية الإلكترونية وإجراءات الرقابة للتخطيط لعملية المراجعة مما يقلل من أثر التحديات والمخاطر التي تواجه وظيفة المراجعة.
  6. أهمية التزام مراجع الحسابات الخارجي بمعايير العمل الميداني في بيئة النظم المحاسبية الإلكترونية عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.
  7. ضرورة قيام منشآت الأعمال بتوفير نظام سليم لحفظ وحماية النظم المحاسبية الإلكترونية من الإختراق وفيروسات الكمبيوتر.
  8. ضرورة قيام الجهات الرقابية والهيئات المختصة بفرض الرقابة على نشر القوائم والتقارير المالية.
  9. على مراجع الحسابات الخارجي إتباع إجراءات وخطوات معينة لكشف الغش للحد من تأثير مخاطره على مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية.

## المراجع العربية:

1. حبشي، أسماء (2016). أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
2. المكي، أحمد المكي الأمين (2009). استخدام النظام الإلكتروني في المراجعة وأثره على الأداء المهني للمراجع، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
3. المعتاذ، إحسان بن صالح وأبو موسى، أحمد عبدالسلام (2011). أثر استخدام نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية على إجراءات وأساليب المراجعة، دراسة ميدانية مكاتب المراجعة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد 48، العدد 2، الإسكندرية.
4. طه، محمد المعتز المجتبي إبراهيم (2015). تخطيط وتنفيذ المراجعة الخارجية في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 46، بغداد.
5. صالح، عماد صالح محمد (2007). المراجعة الإلكترونية وأثرها في كفاءة عملية المراجعة، دراسة تطبيقية على مهنة المراجعة بالسودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
6. عبدالله، أمير عثمان علي (2007). أثر التقنيات الحديثة على مهنة المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
7. السعدي، إبراهيم خليل (2010). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في قطاع الشركات الصناعية في الأردن، معهد الإدارة العامة، المجلد 50، العدد الأول، عمان.
8. شريم، عبيد سعد و بركات، لطف حمود (2008). أصول مراجعة الحسابات، مركز الأمين للنشر والتوزيع وخدمات الحاسب الآلي، الطبعة المنقحة، صنعاء.
9. الشيشي، حاتم (2008). أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية.
10. شعبان، نادر (2008). المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية.
11. موسى، الطيب حامد إدريس (2008). مخاطر المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للمعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم.
12. حورية، حاج بورقة، و حياة، بن بريك (2017). المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الجيلاني بونعامه بخميس مليانة، الجزائر.
13. بوركايب، محمد عبدالمجد (2009). مراجعة الحسابات في ظل بيئة تكنولوجيا معلومات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المدينة، الجزائر.
14. برزان، صبيحة (2015). أثر التدقيق الإلكتروني في رفة الاستقلالية وكفاءة الممدقق الخارجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 74، بغداد.
15. الموسوي، عباس نوار كحيط (2009). مدى كفاءة أساليب التدقيق الخارجي في ظل التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد الأول، بغداد.

16. عزوز، ميلود (2007). دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
17. يوسف، حسن يوسف (2014). الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
18. الشنطي، أيمن محمد نمر (2011). دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والعشرون، بغداد.
19. مائير، لورانس أوتول كينيث (2013). ترجمة عبدالرحيم أحمد الخزامي، كتاب كامبردج في الإدارة العامة للمنظمات والحوكمة والإدارة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة.

### المراجع الأجنبية:

1. Hollis Ashbaught, Karla M. Johnstone and Terry D. Wafield, (1999). "Corporate Reporting on the Internet", Accounting Horizos, September.
2. IFAC, (1999). "The Economics of Audit Liability" (International Federation of the Accountants, March, 1998) as cited in Ward, Graham, "Auditors Liability in UK: The Case for Reform", Critical Perspectives on Accounting, June.
3. Jim Cousins, A. Mitchell and P. Sikka, (1999). " Auditor Liability: The Other Side of the Debate", Critical Perspectives on Accounting, June.
4. R.H.Mautz and A.Sharaf, (1967). "The Philosophy of Auditing", Amerecan Accounting Association.
5. Robert K. Elliott, (1994). "Confronting the Future: Choices for the Attest Function" Accounting Horizone, Sep.